

واحدة كالخطه والبروالهم ونفسات الاشتقاقين لا شهدها
شبهه فضلا عن حجة **المسئلة الثانية** في سبب الترادف
انه لما ان يكون من وضع واحد او فوز واحد والاول اقل وفيه
فايدان **احدهما** الموسيع في مجال الابداع نظما ونثرا **والثانية**
تكثر وسبيل الغبير على الناس والباقي اكثرى ما يكون وضع احد
اللفظين صدر من وضع والباقي من وضع اخر ثم شاع الوضع فلم
يتم افعال ترادفا ومن الناس من قال انه على خلاف الاصل لو جمن احدهما
انه احواج الكمال في حفظ اللفظين جدا اعز ان يكون المحاط عارفا
بأحدهما واللائظ في تحمل عرض الناجي والباقي ان الاسم الذي يعرف
المعروف وهو محال فار لم يكن فلا اقل من ان يكون **المسئلة الثالثة**
في قيام احد المرادفين مقام الاخر الظاهر في يادي النظر جوار طلب
لان معنى اللفظ لما صح ان يقرن معنى احدهما عليه بلفظه وجب صحه
ذلك الاقتران عند كونه مدلول اللفظ الثاني لار صحه الاقتران مع عرض
المعاني دور الالفاظ وهذا عند النظر لا يستمر لان صحه الاقتران ويكون
مع عوارض الالفاظ كما في المرادفات من لغتيه في قولك خرجت من الدار
لو ابدلت من مرادفه الفارسي ليرصح واذا جاز ذلك في المرادفات
من لغتين فلم لا يجوز مثله في المرادفات من لغة واحدة **المسئلة الرابعة**

الاخر

قد يكون احد المرادفين احلا من الاخر فيكون ستر حال الاخر الخفي وقد
ينعكس الحال بالنسبة الى قوم اخرين ودرعهم من المتكلمين ان التعديلات
كلها ذلك لا يما تبديل لفظ حفي باخلا منه وعل ذلك صح في السابغ
دور لغات **المسئلة الخامسة** في الباكند واحكامه وفيه
ابحاث **الاول** الباكيد هو بقومه ما هم من اللفظ الاول بلفظ
ما في **الباقي** اما ان يوكد نفسه لهوله عليه السلام والله لا عروف
لثا او غيره وهو اما ان يختص بالمفرد كالفس والعين والمني كلا
وكلما او الجمع كما جمعون ابمعوز والكل وهو الام او مختص بالجمع
كان واحواتها **الثالث** في اشارة والخلاف فه مع المحيرة الطاعين
في الوجي وجوان معلوم بالضرورة ووقوعه معلوم من استيف الالفاظ
الرابع في فوايد وسياتي في باب العموم ان شاء الله تعالى
الباب الخامس
في الاشتراك اما ماهيته فقد عرفنا والا الاحكام ففي مسائل
المسئلة الاولى في اساق اللفظ المشتمل اما ان يجازي وينسج او
يمكن واوجه قوم **واحد** عليه وجهين احدهما ان
المعاني غير متناهية وهو ظاهر والالفاظ متناهية لمرادفها الخوف
المتناهية والمتناهية متى ورع على غير المتناهية دار الاشتراك واجبا

